مجلس الأمن

السنة الرابعة والسبعون

مؤقت

الجلسة ٨٤٦٦

الأربعاء، ٢٠ شباط/فبراير ٢٠١٩، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد إيسونو مبنغونو	(غينيا الاستوائية)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد سافرونكوف
	ألمانيا	السيد شولتز
	إندونيسيا	السيد دجاني
	بلجيكا	السيد بيكستين دو بيتسويريفا
	بولندا	السيد رادومسكي
	بيرو	السيد ميثا-كوادرا
	الجمهورية الدومينيكية	السيد سينغر ويزينغر
	جنوب أفريقيا	السيد ماتجيلا
	الصين	السيد ياو شاوجون
	فرنسا	السيد دولاتر
	كوت ديفوار	السيد إيبو
	الكويت	السيد العتيبي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد ألين
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد كوهين

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

افتُتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطات التالية للمشاركة في هذه الجلسة: السيد نيكولاي ملادينوف، المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط والممثل الشخصي للأمين العام، والسيدة أورسولا مولر، الأمينة العامة المساعدة للشؤون الإنسانية ونائبة منسق الإغاثة في حالات الطوارئ.

ينضم السيد ملادينوف إلى المشاركة في الجلسة عن طريق التداول بالفيديو من القدس.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المد رج في جدول أعماله.

أعطي الكلمة للسيد ملادينوف.

السيد ملادينوف (*تكلم بالإنكليزية*): أقدم إحاطة إعلامية لمجلس الأمن اليوم عن الأزمة الإنسانية والأمنية والسياسية المتنامية في غزة والضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية.

إن احتمالات السلام المستدام تتلاشي في اليوم الذي يتزايد فيه شبح العنف والتطرف. وتركز جهودنا اليوم على التحديات المباشرة، وهي بالتحديد الحيلولة دون وقوع انهيار اقتصادي وإنساني في الضفة الغربية وغزة، والإبقاء على الأمل الحالي، على الرغم من ضآلته، ومؤداه أن الإسرائيليين والفلسطينيين بوسعهم العيش في سلام، جنبا إلى جنب، في دولة خاصة بكل منهما، ومعترف بها ومندمجة في المجتمع العالمي والإقليمي. نحن نعمل جاهدين للإبقاء على هذه الإمكانية لأن القدرة على البقاء بالنسبة للحل القائم على وجود دولتين تقوضه بصورة منهجية الحالة المتدهورة على أرض الواقع. ويتزايد عدد المتطرفين مرة أخرى ولا يزال خطر الحرب يلوح في الأفق. ولكي يتمكن الإسرائيليون والفلسطينيون من العودة إلى مسار التوصل إلى حل سلمي للصراع، فإن أول ما يلزم هو قيادة تؤمن بأنه من الممكن إحلال السلام من خلال المفاوضات. كما يتطلب الأمر من المجتمع الدولي الملتزم بدعم الطرفين في التوصل إلى اتفاق على أساس قرارات الأمم المتحدة والاتفاقات الثنائية ذات الصلة، والذي يفهم بأن الطرف الأضعف، أي الشعب الفلسطيني، عاش تحت الاحتلال لأكثر من ٥٠ سنة، يحتاج إلى دعمنا الآن أكثر من أي وقت مضي. وينبغي ألا يكون أبدا عن إسرائيل أو فلسطين. وينبغي أن يكون حول إسرائيل وفلسطين.

للأسف، فإن الخطوات الأحادية الجانب، واستمرار العنف، والضغط المالي، وعدم أحراز تقدم نحو السلام، كلها تلحق خسائر فادحة بالمجتمع الفلسطيني وتقوض أسس السلام. ففي عام ٢٠١٨، كانت السلطة الفلسطينية تعاني من عجز في الميزانية يناهز ١,٠٤ مليون دولار، وتمت تغطية المعونة أكثر من نسبة ٦٠ في المائة من المعونة المقدمة من المانحين. ومن المتوقع أن يرتفع هذا العجز في عام ٢٠١٩ بسبب سحب مبالغ كبيرة من التمويل المقدم من المانحين وتدهور الحالة الاقتصادية.

في وقت سابق من هذا الأسبوع، قررت حكومة إسرائيل من جانب واحد حجب حوالي ١٤٠ مليون دولار من تحويلات العائدات الضريبية الفلسطينية. وجاء هذا القرار نتيجة للتشريع الذي اعتمده الكنيست في العام الماضي والذي يأمر الحكومة الإسرائيلية بحجب قدر من الأموال يعادل المبلغ الذي تدفعه السلطة الفلسطينية إلى الفلسطينيين المدانين من المحاكم الإسرائيلية بالضلوع في الإرهاب وإلى وأسرهم أو غير ذلك من الجرائم المتصلة بالأمن.

اليوم تجتمع القيادة الفلسطينية لمناقشة ردها من الناحية المالية والسياسية على هذا التدبير.

وهذه تطورات خطيرة جدا تعرض الاستقرار المالي للسلطة الفلسطينية للخطر، وفي نهاية المطاف، تهدد أمن الإسرائيليين والفلسطينيين على السواء. وقد حذر الأمين العام مرارا من أن التحركات الأحادية الجانب تقوض فرص تحقيق السلام.

كما أن وقف المساعدات التي تقدمها الولايات المتحدة للفلسطينيين في الآونة الأخيرة قد يؤثر على الجهود الجارية لردم هوة الانقسامات القائمة. ومن المحتمل أن يشكل إنهاء الدعم الحيوي فيما يتعلق بالتدريب والمعدات والمرافق خطرا على التنسيق الأمني. وأشجع الجهود الجارية لضمان استمرار هذه المساعدة الحيوية. وثمة خطر أيضا على العمل الهام الذي تؤديه منظمات المجتمع المدني التي تعمل من أجل تحقيق السلام، وآمل أن تواصل الجهات المانحة تقديم دعمها للمجتمع المدني الذي يؤدي دورا بالغ الأهمية في الحفاظ على الروابط المهترئة بين الإسرائيليين والفلسطينيين.

وناسف أيضا للقرار الذي اتخذته إسرائيل في ٢٨ كانون الثاني/يناير بعدم تجديد ولاية الوجود الدولي المؤقت في الخليل، الذي أنشئ عملا بأحكام الاتفاق المؤقت بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية بشأن الضفة الغربية وقطاع غزة لعام ١٩٩٥ والمعروف أيضا باتفاق أوسلو الثاني. وأكرر الإعراب عن تقدير الأمين العام لما قدمه هذا الوجود من خدمات وللمساهمة السخية المقدمة من كل البلدان المشاركة فيه على مر السنين. وتواصل الأمم المتحدة العمل مع الدول الأعضاء المعنية والأطراف على أرض الواقع لضمان حماية وسلامة ورفاه المدنيين في الخليل وبقية الأرض الفلسطينية المحتلة.

وإلى جانب هذه التطورات المثيرة للقلق، وعلى الرغم من الجهود المتضافرة التي تبذلها مصر للجمع بين الفصائل الفلسطينية، فإن التحركات السياسية الفلسطينية في الآونة الأخيرة قد تزيد من الانقسام المتزايد بين الضفة الغربية وقطاع غزة. ففي ٢٧ كانون الثاني/يناير، أوصت اللجنة المركزية لحركة فتح بتشكيل حكومة جديدة تضم فصائل منظمة التحرير الفلسطينية وشخصيات مستقلة. وفي ٢٩ كانون الثاني/يناير، قدم رئيس الوزراء الحمد الله استقالته. وتستمر المشاورات بشأن سبل المضي قدما، بما في ذلك بخصوص إجراء الانتخابات التشريعية التي طال انتظارها. ودعت حركة حماس والفصائل الأخرى، بدلا من ذلك، إلى تشكيل حكومة وحدة وطنية تتمثل مهمتها في تنظيم انتخابات تشريعية ورئاسية وإجراء انتخابات للمجلس الوطني الفلسطيني.

وربما يكون إجراء الانتخابات في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة، وفقا للقوانين الفلسطينية والمعايير الديمقراطية الدولية المعمول بها، هو السبيل الوحيد الآن للخروج من المأزق السياسي الداخلي الحالي. وإذ تتطور الديناميات السياسية الفلسطينية، وبينما نبتعد عن تحقيق حل الدولتين عن طريق التفاوض، فإنني أدعو، مرة أخرى، القادة الإسرائيليين والفلسطينيين إلى تجديد التزامهم بالمبادئ والرؤية التي كُرست قبل ربع قرن في القرارات ذات الصلة والاتفاقات الثنائية.

في الشهر الماضي (انظر S/PV.8449)، استعرضتُ بعض الخطوات اللازمة لدعم استقرار السلطة الفلسطينية، بما في ذلك زيادة الفرص المتاحة للتجارة الحرة ومعالجة تسرب الإيرادات المالية وتمكين الحكومة الفلسطينية من زيادة الخدمات التي تقدمها إلى الشعب وكفالة استمرار التنسيق الأمني. وهذه الخطوات ليست بديلا عن السلام. بل يجب أن تقابلها تحركات سياسية، بما في ذلك وضع حد لسياسة بناء المستوطنات والتوسع فيها ولسياسة تخصيص أراض لاستخدام الإسرائيليين حصرا، وكذلك تهيئة الفرص من أجل التنمية الفلسطينية في المنطقة جيم.

وفي هذا السياق، أكرر التأكيد على أن المستوطنات غير قانونية بموجب القانون الدولي وأنها تشكل عقبة كبيرة أمام تحقيق السلام. ولكن في غياب مفاوضات الوضع النهائي، يُنتظر أن توفر مثل هذه الخطوات دعما كبيرا لبناء المؤسسات الفلسطينية وأن تُحسّن حياة الناس. وستستمر الأمم المتحدة، جنبا إلى

جنب مع شركائنا في لجنة الاتصال المخصصة لتنسيق المساعدة الدولية المقدمة إلى الشعب الفلسطيني، في العمل على تهيئة بيئة مواتية لهذه التطورات.

وفي غضون ذلك، في غزة والضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، قتلت قوات الأمن الإسرائيلية ١١ فلسطينيا خلال الفترة المشمولة بالتقرير في عدة حوادث، بما في ذلك هجمات على المدنيين الإسرائيليين ومظاهرات واشتباكات وعمليات عسكرية. وفي ٧ شباط/فبراير، قُتل مراهق إسرائيلي في حديقة على مشارف القدس على يد فلسطيني، تم اعتقاله لاحقا بمعرفة قوات الأمن الإسرائيلية. ولا يوجد مبرر للعنف والإرهاب.

وفي الوقت نفسه، استمرت الاحتجاجات والحوادث العنيفة عند السياج في قطاع غزة، حيث قُتل سبعة فلسطينيين، من بينهم ثلاثة أطفال، بذخيرة حية إسرائيلية في ٨ شباط/فبراير. وبهذا، يصل عدد الأطفال الذين قتلوا في سياق الاحتجاجات التي تشهدها غزة ٤٠ منذ أن بدأت هذه الاحتجاجات في آذار/مارس ٢٠١٨. إن الأطفال يجب ألا يتم استهدافهم أو تعريضهم للأذى. بل تجب حمايتهم. ولا ينبغي استعمال القوة الفتاكة إلا كملاذ أخير.

وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أطلق المقاتلون الفلسطينيون ١٨ صاروخا على إسرائيل. ولا بد من وقف الإطلاق العشوائي للصواريخ وقذائف الهاون والطائرات الورقية أو البالونات المشتعلة من غزة. ويجب أن تكفل حماس أن تبقى الاحتجاجات سلمية وأن تمنع الاستفزازات بالقرب من السياج، بما في ذلك محاولات خرقه.

وفي الضفة الغربية، قتلت القوات الإسرائيلية أربعة فلسطينيين، من بينهم طفلان، في الشهر الماضي. كما استمرت عمليات هدم الأبنية المملوكة للفلسطينيين ومصادرتها في جميع أنحاء الضفة الغربية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. وجرى هدم أو الاستيلاء على ٣٩ مبنى أو من جانب السلطات أو مالكيها لدى تلقي أوامر الهدم، مما أدى إلى تشريد حوالي ٧٠ شخصا. وإجمالا، هناك قضايا طرد مرفوعة ضد حوالي ٢٠٠ أسرة فلسطينية في القدس الشرقية، أغلبها رفعتها منظمات تمثل المستوطنين الإسرائيليين، مما يعرض ٩٠٠ شخص لخطر التشرد.

لا يزال التصاعد في العنف من جانب المستوطنين على مدى العام المنقضي يشكل مصدر قلق بالغ. فخلال الفترة المشمولة بالتقرير، سجل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ٢٠ حادثا أصاب فيها مستوطنون إسرائيليون فلسطينيين بجروح أو ألحقوا أضرارا بممتلكاتهم. وفي ٢٦ كانون الثاني/يناير، دخل مستوطنون إسرائيليون مسلحون قرية المغير بالقرب من رام الله، حيث هاجموا السكان الفلسطينيين. وأسفرت الاشتباكات التي تلت ذلك وشاركت فيها أيضا قوات جيش الدفاع الإسرائيلي عن مقتل فلسطيني عمره ٣٨ عاما وإصابة ١٥ آخرين.

على مدى سنوات، وصفنا الحالة التي تواجه السكان وركزنا على الحاجة الملحة إلى تزويد الفلسطينيين المحاصرين داخل حدود غزة بسبل العيش الكريم والأمل في المستقبل. ويدفع استمرار حماس في السيطرة على غزة والقيود الإسرائيلية الشديدة على التنقل والوصول والتدابير التقييدية التي تتخذها السلطة الفلسطينية بالحالة إلى حافة الانهيار. ويستمر بناء القدرة التسليحية فيما يتزايد يوما بعد يوم خطر قيام الجماعات الراديكالية والمتطرفة التي تزداد تطرفا بدفع الجانبين إلى الحرب. وتتضاءل آفاق المصالحة بين الفلسطينيين، ويشعر سكان غزة أكثر فأكثر بأنهم قد تُركوا لشأنهم من دون تمثيل أو إغاثة أو مخرج. وفي ٥ شباط/فبراير، دفعت السلطة الفلسطينية مرتبات شهر كانون الثاني/يناير، بعد تخفيضها، لموظفيها في غزة. وتفيد التقارير بأن أكثر من ٠٠٠ ٥ موظف لم يتقاضوا مرتبات أو مدفوعات مستحقة أخرى.

وعلى الرغم من هذه الصعوبات، تواصل الأمم المتحدة جهودها الرامية إلى تنفيذ حزمة من المبادرات الإنسانية والاقتصادية

الملحة في غزة، والتي دعا إليها اجتماع لجنة الاتصال المخصصة في أيلول/سبتمبر. وقد تبرعت دولة قطر بمبلغ ٢٠ مليون دولار إضافي لتوسيع نطاق برنامج الأمم المتحدة للنقد لقاء العمل في غزة. ومن شأن ذلك أن يؤدي إلى إيجاد ١٠ ٠٠٠ وظيفة مؤقتة جديدة. كما أطلق البنك الدولي برنامجه للنقد لقاء العمل بقيمة ١٧ مليون دولار، والذي سيوفر ٥ ٠٠٠ وظيفة مؤقتة إضافية.

إن إيجاد فرص عمل أمر بالغ الأهمية لتحقيق استقرار الاقتصاد في غزة. ومع ذلك، فإن جميع الجهود التي نبذلها حالياً هي جهود قصيرة إلى متوسطة الأجل فحسب. وفي نهاية المطاف، فإن الحلول السياسية المستدامة وحدها – بما في ذلك إعادة توحيد غزة والضفة الغربية تحت قيادة حكومة فلسطينية واحدة ديمقراطية وشرعية وإنهاء إغلاق القطاع – هي التي ستغير المسار الحالي حقا. وأرحب بالجهود الدؤوبة التي تبذلها مصر لمواصلة الحوار مع الفصائل الفلسطينية بهدف الحفاظ على الاستقرار في غزة وتحقيق مصالحة حقيقية. وأحث جميع الأطراف على مواصلة المشاركة في هذه الجهود المهمة.

أنتقل بإيجاز إلى المنطقة، حيث تبعث على القلق أيضا الحوادثُ التي وقعت مؤخرا في الجولان، والتي تبرز تزايد حدة التوترات بين إسرائيل وسورية. ففي ١١ شباط/فبراير، لاحظت قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك، في عدة حوادث منفصلة، إطلاق جيش الدفاع الإسرائيلي قذائف دبابات وطلقات شديدة الانفجار على المنطقة الفاصلة، وتلاها إطلاق ثلاثة صواريخ على جزء مختلف من المنطقة الفاصلة. وتقوض هذه التطورات اتفاق فض الاشتباك لعام ١٩٧٤، وتعرض للخطر وقف إطلاق النار الطويل الأمد بين إسرائيل وسورية.

وفي غضون ذلك، شكل لبنان حكومة في ٣١ كانون الثاني/يناير، أي بعد تسعة أشهر تقريبا من الانتخابات البرلمانية الأخيرة. واعتمد مجلس الوزراء بيانا وزاريا، ينص على خطة إصلاح اقتصادي واسعة النطاق. وتبع ذلك إجراء تصويت على الثقة في ١٥ شباط/فبراير، حيث نالت الحكومة تأييد الأغلبية بواقع ١١١ صوتا من أصل ١٢٨.

وظلت الحالة في جنوب لبنان وعلى طول الخط الأزرق هادئة بصفة عامة، وفي ١٣ شباط/فبراير قامت قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان بتيسير عقد الاجتماع الثلاثي الثاني في هذا العام. كما طلبت القوة زيارة النفق السادس والتحقق منه بصورة مستقلة، وهو النفق الذي اكتشفه جيش الدفاع الإسرائيلي في كانون الثاني/يناير، غير أنها لم تتلق ردا يحدد تاريخا لإجراء هذا التقييم.

وفي الختام، لقد أعربت مرارا وتكرارا عن قلقي بشأن المسار الخطير الذي يتخذه النزاع الإسرائيلي الفلسطيني. وقد قدمت الأمم المتحدة وشركاؤها مجموعة من التوصيات من شأنها، إذا ما نفذت بفعالية، أن تشرع في تهيئة بيئة تفضي إلى العودة إلى المفاوضات. وقد دعونا إلى تعزيز الالتزام بالاتفاقات الثنائية؛ ونحن نقوم بتنفيذ سلسلة من التدخلات لدواعٍ إنسانية ترمي إلى تحقيق الاستقرار في غزة، ودعم المصالحة الفلسطينية ورفع القيود المفروضة في نهاية المطاف؛ وواصلنا التأكيد على أن التوصيات الواردة في تقرير المجموعة الرباعية لعام ٢٠١٦ (S/2016/595، المرفق) ما زالت وجيهة بقدر كبير.

والمطلوب، أولا وقبل كل شيء، هو القيادة والإرادة السياسية اللازمتان لإحداث التغيير. وإلى أن يتم تحقيق ذلك، سيواصل الفلسطينيون والإسرائيليون انزلاقهم في حالة متزايدة الخطورة.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أشكر السيد ملادينوف على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة للسيدة مولر.

السيدة مولر (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكركم، سيدي الرئيس، على هذه الفرصة لموافاة مجلس الأمن بمعلومات عن

آخر المستجدات بشأن الآثار الإنسانية للحالة في الأرض الفلسطينية المحتلة.

وكما أشار المنسق الخاص، السيد نيكولاي ملادينوف، فإن الحالة في الميدان تبعث على القلق. وتبقى الحالة، في جوهرها، أزمة تتعلق بالحماية. إن انتهاكات القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان عامل من العوامل الرئيسية لاشتداد حالة الضعف في صفوف الفلسطينيين. ويعكف المجتمع الدولي على حشد الموارد لتقديم المساعدة، ولكن التمويل يتناقص، بينما لا تنفك الاحتياجات والقيود تتزايد. وفي نهاية المطاف، ليس الحل إنسانياً.

فلا بد أن تكون لحياة الناس ورفاهم الأولوية على الاعتبارات السياسية، وأن تُيسّر سبل تقديم المساعدة الإنسانية وتحظى بالدعم. وعموما، شهدت الحالة الإنسانية في الأرض الفلسطينية المحتلة، وبخاصة في قطاع غزة، تدهورا في عام ٢٠١٨. وشمل ذلك زيادة في الخسائر البشرية المرتبطة بالمظاهرات التي جرت عند سياج غزة، والقيود المفروضة على حركة الأشخاص والبضائع، والقيود المالية.

إن تزايد أعداد الخسائر البشرية التي ذكرها المنسق الخاص ملادينوف تستنزف قدرات مقدمي الرعاية الصحية. ويواجه النظام الصحي في غزة خطر الانهيار، إذ تتواصل الإصابات أثناء الاحتجاجات عند سياج غزة، وما يتصل بها من حوادث عنيفة. ومنذ بداية المظاهرات في آذار/مارس ٢٠١٨، أصيب أكثر من ٠٠٠ ٢٧ فلسطيني، تعرض أكثر من ٠٠٠ ٦ منهم لجروح بالذخيرة الحية. ووفقا لمنظمة الصحة العالمية، تم إجراء ١٢٢ عملية بتر للأطراف، ٢١ منها تخص الأطفال، منذ بداية المظاهرات الجماهيرية.

وأود أن أضم صوتي إلى النداءات العديدة التي وجهها الأمين العام إلى إسرائيل لكفالة أن استخدامها للقوة ردا على تلك المظاهرات العامة يتماشى مع القانون الدولي كملاذ أخير وفي مواجهة خطر وشيك بالموت أو بإلحاق إصابة بالغة. وأدعو منظمي المظاهرات والمتظاهرين أنفسهم وحماس إلى ضمان تنظيم احتجاجات غير عنيفة. وإنني أدين استمرار إطلاق الصواريخ والأجهزة الحارقة من غزة.

وقبل أقل من أسبوعين، قتل ثلاثة أطفال فلسطينيين في غزة، مما زاد العدد الإجمالي للأطفال الذين قُتلوا هذا العام إلى أربعة أطفال. ومنذ آذار/مارس، قتل ٤٠ طفلا في سياق المظاهرات. يجب بذل جهود جبارة من أجل تجنيب الأطفال دوامة العنف. فينبغي ألا يتعرضوا أبدا للأذى.

وورد في تقارير منظمة الصحة العالمية أيضا أنه منذ بداية الاحتجاجات، قتل ثلاثة من مقدمي الرعاية الصحية فيما أصيب أكثر من ٦٢٠ آخرين بجروح. يجب أن يحظى الموظفون الطبيون الذين يضطلعون بواجباتهم بالحماية وأن يتم تيسير عملهم. وتتطلب العديد من الإصابات علاجا معقدا غير متاح في غزة. غير أن الحصول على العلاج خارج غزة لا يزال أمرا صعبا. وفي عام ٢٠١٨، تمّت الموافقة على ٦١ في المائة من مجموع الطلبات التي قدمها المرضى للمرور عبر نقطة تفتيش إيريز مع إسرائيل والحصول على الرعاية الصحية المناسبة؛ ومنذ آذار/مارس من العام الماضي، تمت الموافقة على ١٧ في المائة من الطلبات التي قدمها أشخاص أصيبوا في المظاهرات. وبوسع المرضى أيضا الخروج من غزة عبر المعبر مع مصر. إذ يتمّ فتح هذا المعبر لمدة خمسة أيام في الأسبوع منذ تموز/يوليه ٢٠١٨. وفي كانون الأول/ديسمبر، مرّ ٩٨ مريضاً عبر معبر رفح.

ومما يزيد من العبء الذي يثقل كاهل الخدمات الصحية في غزة، ندرة الأدوية الأساسية واللوازم الطبية. ويواصل مقدمو الرعاية الصحية تنسيق وتأمين العلاج الميداني للتقليل من الخسائر في الأرواح إلى أقصى حد. وقد ظلت الزيادة في إمدادات الكهرباء التي أتاحها تبرع قطر بالتمويل اللازم لشراء الوقود ثابتة، بتوفير ٩ ساعات إلى ١٢ ساعة من الكهرباء في

اليوم. ومع ذلك، فإن وقود حالات الطوارئ الخاص بالمولدات الكهربائية الاحتياطية لتشغيل غرف الطوارئ والجراحة عند انقطاع التيار، يكاد ينفد. وقد تعرض توفير الخدمات الأساسية في غزة، عدة مرات خلال السنة الماضية، لخطر الانقطاع، مع احتمال أن يعاني السكان من عواقب وخيمة.

وقد أسهم استمرار الشقاق الداخلي بين الفلسطينيين في تدهور هذه الحالة واشتداد ضعف الفلسطينيين في غزة، الذين يكابدون الشدائد أصلا لتلبية الاحتياجات اليومية الأساسية. وما ورد في تقارير صدرت حديثاً عن خفض مرتبات بعض موظفي القطاع العام أو عدم دفعها أمر يبعث على القلق. وتفيد التقارير بأن أكثر من ٠٠٠ ٥ شخص قد خُفّظت مرتباتهم، بما في ذلك في قطاعي الصحة والتعليم. وتتجاوز البطالة نسبة ٥٠ في المائة، فيما يقدر انعدام الأمن الغذائي بنسبة تقارب الـ ٧٠ في المائة في غزة. ومن أجل تفادي الحاجة إلى المعونة الإنسانية على نحو متكرر، لا بد من مزيد من العمل المتواصل لإنجاز المشروعات الطويلة الأجل، مثل مشروعات لجنة الاتصال المخصصة لتنسيق المساعدة الدولية المقدمة إلى الشعب الفلسطيني، التي قدم المنسق الخاص ملادينوف بشأنها معلومات مستكملة إلى المجلس.

وفي ٢ كانون الثاني/يناير، وسّعت إسرائيل جزئيا للمرة الأولى منذ عام ٢٠٠٠ منطقة الصيد من ٦ إلى ١٢ ميلا بحريا في المنطقة الوسطى قبالة ساحل غزة. ويحتمل أن يساعد هذا التوسيع على إحياء قطاع الصيد البحري وتوفير مصدر إيرادات مستدام.

ولئن كانت الحالة الإنسانية في الضفة الغربية أقل حدة، يخضع العديد من الأسر والمجتمعات المحلية الفلسطينية في المنطقة جيم، وفي مدينة الخليل والقدس الشرقية لضغوط متزايدة. ولا تزال عمليات الهدم والإخلاء، والقيود المفروضة على حرية التنقل والعبور، وزيادة أعمال العنف المرتبطة بالمستوطنين تعزز بيئة تفاقم من خطر النقل القسري للعديد من الفلسطينيين.

وفي الفترة من ٢٢ كانون الثاني/يناير إلى ١٩ شباط/فبراير، قتل أربعة فلسطينيين وأصيب ٨٥ بجروح على يد القوات الإسرائيلية في الضفة الغربية في سياق عمليات البحث والاعتقال والمظاهرات والاشتباكات والهجمات الفلسطينية والهجمات المزعومة. وبالإضافة إلى ذلك، سجل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ٢٠ حادثاً أصيب خلالها فلسطينيون بجروح وتضررت ممتلكاتهم على يد مستوطنين إسرائيليين.

وفي ٢٦ كانون الثاني/يناير، اقتحم مستوطنون إسرائيليون مسلحون قرية المغير حيث هجموا على السكان الفلسطينيين وفق ما ورد في التقارير. وقد أسفرت اشتباكات لاحقة شاركت فيها أيضا قوات الدفاع الإسرائيلية، عن مقتل فلسطيني يبلغ من العمر ٣٨ عاما وإصابة فلسطينيين آخرين. وفي ما يقارب الـ ٢٨٠ حادثاً التي وقعت خلال عام ٢٠١٨، قتل فلسطيني واحد فيما أصيب ١١٥ شخصا آخر بجروح نتيجة العنف الذي يمارسه المستوطنون. وهو أعلى عدد من الحوادث المسجلة خلال سنة واحدة منذ عام ٢٠١٤.

وقد كثفت السلطات الإسرائيلية جهود إنفاذ القانون ردا على هذه الحوادث.

وأدعو السلطات إلى تعزيز هذه الجهود من أجل كفالة المساءلة وعكس مسار الاتجاه المتمثل في تزايد العنف الذي يمارسه المستوطنون.

كما تواصلت هجمات الفلسطينيين ضد الإسرائيليين، مما أسفر عن مقتل شخص واحد وجرح ما لا يقل عن أربعة. وتجدر الإشارة إلى أن امرأة إسرائيلية عمرها ١٩ عاما قد قُتلت طعنا في القدس في ٧ شباط/فبراير.

ونشعر بالقلق إزاء مسألة حماية الفلسطينيين في المنطقة H-2 من مدينة الخليل. وكما ذكر المنسق الخاص ملادينوف، فإن رحيل الوجود الدولي المؤقت في الخليل جعل الفلسطينيين يشعرون بأنهم أصبحوا معرضين بقدر أكبر لمضايقات المستوطنين وأقل منعة أمامها. وتشير دراسة استقصائية أجراها مؤخرا مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في المنطقة H-2 الاستيطانية، التي يعيش فيها نحو ٠٠٠ ٧ فلسطيني، إلى أن ٧٠ في المائة تقريبا من الأسر تعرضت لأعمال عنف ومضايقات من جانب المستوطنين خلال السنوات الثلاث الماضية. وتدرس دوائر المعونات الكيفية التي يمكن بها توفير قدر أكبر من المساعدة وتعزيز الحماية.

وكما ذكر المنسق الخاص ملادينوف، لا يزال الفلسطينيون يواجهون التشرد وضياع الممتلكات، وهو ما يحدث بسبب هدم الهياكل غير الحاصلة على تراخيص بناء إسرائيلية، التي يمثل الحصول عليها أمرا شبه مستحيل. ويعيش العديد من الأسر تحت تهديد أوامر الإخلاء. وكما قال، فإن حوالي ٢٠٠ أسرة فلسطينية في القدس الشرقية تواجه قضايا إخلاء مرفوعة ضدها، وذلك أساسا من قبل منظمات للمستوطنين تدعي ملكيتها لهذه المباني.

وفي ١٧ شباط/فبراير، طُرد أفراد من عائلة أبو عصب من منزلهم بعد معركة قانونية من هذا القبيل. ويتمثل شاغل مماثل في خطر الإخلاء الذي يواجه ٣٢ فردا من عائلة الصباغ، وهم من اللاجئين الفلسطينيين. وقد دعا منسق الشؤون الإنسانية ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان السلطات الإسرائيلية إلى الوقف الفوري لطرد هذه الأسرة وغيرها من الأسر التي تواجه إجراءات مماثلة.

وإلى جانب تدهور الظروف الإنسانية، باتت قدرتنا على تقديم المساعدة الإنسانية مقيدة بشكل متزايد. وسجل التمويل المقدم في العام الماضي رقما منخفضا قياسيا، حيث لم يتم تمويل النداء المتعلق بالأرض الفلسطينية المحتلة لعام ٢٠١٨ إلا بنسبة ٤٦ في المائة – وهو ما يقل كثيرا عن المتوسط العالمي البالغ ٦٠ في المائة. وهذه الحالة لا تجسد التخفيضات في تمويل الأونروا، وهي أكبر مقدمي الخدمات الإنسانية في الأرض الفلسطينية المحتلة فحسب، بل أيضا في تمويل وكالات الأمم المتحدة الأخرى والمنظمات غير الحكومية، مما يحد من قدرتها على تقديم المعونة. وعلى سبيل المثال، أرغمت تخفيضات التمويل برنامج الأغذية العالمي على تعليق المساعدة الغذائية لحوالي ٠٠٠ ٢٧ شخص وخفض حصص الإعاشة لـ٠٠٠ ١٦٦ شخص آخر من المستفيدين. وبالإضافة إلى ذلك، فإن المنظمات الإنسانية تواجه تحديات في حيز عملها من قبل السلطات الإسرائيلية والفلسطينية على السواء. وهناك ضغوط متزايدة على المدافعين عن حقوق الإنسان وتجري محاولات لنزع الشرعية عن العمل الإنساني في الأرض الفلسطينية المحتلة.

وتستهدف خطة الاستجابة الإنسانية لعام ٢٠١٩ جمع ٣٥٠ مليون دولار لتوفير الأغذية الأساسية والحماية والرعاية الصحية والمأوى والمياه وخدمات الصرف الصحي لـ ١,٤ مليون فلسطيني، مقابل ١,٩ مليون فسطيني مستهدف في العام الماضي. وقد تم تحديد ذلك الهدف استنادا إلى أكبر عدد ممكن من الأشخاص الضعفاء الذين يمكننا تلبية احتياجاتهم. وإدراكا منا لنقص التمويل هذا، ستتلقى الأرض الفلسطينية المحتلة مخصصات قدرها ثمانية ملايين دولار من الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ. وستساعد نسبة ٧٠ في المائة تقريبا من هذا التمويل في معالجة الأزمة الصحية العاجلة في غزة، وكذلك مسائل المياه والصرف الصحي؛ وسيجري استخدام نسبة ٣٠ في المائة تقريبا لتعزيز المساعدة الدولية في الخليل وباقي أنحاء الضفة الغربية. غير أن هذا المبلغ لا يكفي بالمرة لسد الفجوات التمويلية الكبيرة. ومن ثم، فإنني أحث الدول الأعضاء على

تكثيف وزيادة دعمها للعمليات الإنسانية في الأرض الفلسطينية المحتلة.

ومن أجل الحد من أوجه الضعف، من المهم للغاية أيضا أن تفي جميع الأطراف بالتزاماتها بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. وفي نهاية المطاف، فإن الحل ليس إنسانياً. ويتعين على أصحاب المصلحة مواصلة العمل من أجل إيجاد حل سياسي قابل للتطبيق.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أشكر السيدة مولر على إحاطتها الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيد العتيبي (الكويت): نتقدم في البداية بالشكر إلى المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، السيد نيكولاي ملادينوف، على إحاطته لهذه الجلسة الشهرية الدورية. ونجدد دعم دولة الكويت الكامل للدور الذي يقوم به من أجل استئناف عملية السلام التي تعاني من الجمود ولتحسين الحياة اليومية للشعب الفلسطيني الذي يعاني تحت الاحتلال لأكثر من ٥٠ عاما. كما نتطلع إلى أن يقدم الأمين العام تقريرين مكتوبين على الأقل سنويا حول حالة تنفيذ القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، عملا بأحكام هذا القرار وتماشيا مع المذكرة الرئاسية الواردة في الوثيقة S/2017/507، وأسوة بما هو متعارف عليه في سائر القضايا المطروحة على جدول أعمال مجلس الأمن.

ونشكر الأمينة العامة المساعدة للشؤون الإنسانية ونائبة منسق الأمم المتحدة للإغاثة الطارئة، أورسولا مولر، التي ذكرت المجلس بسوء الأوضاع الإنسانية للفلسطينيين، والتي ولو أخذنا ما قاله السيد ستيفن أوبراين، وكيل الأمين العام السابق للشؤون الإنسانية، في آخر إحاطة للمجلس في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦ في الاعتبار، لوجدنا أن الحالة ازدادت سوءا وباتت تنذر بوضع إنساني بالغ الخطورة (انظر S/PV.7820). وخير دليل على ذلك هو قرار سلطات الاحتلال الإسرائيلية التعسفي يوم الإثنين الماضي، والذي تطرقت إليه السيدة مولر قبل قليل، حول طرد عائلة فلسطينية مكونة من ١٠ أفراد منهم ٣ أطفال من منزل في القدس الشرقية والتي كانت تعيش فيه منذ عام ١٩٥١

يواصل مجلس الأمن بشكل شري التصدي للقضية الفلسطينية وتتعالى نداءات المجتمع الدولي له بالاضطلاع بمسؤولياته التي نص عليها الميثاق، في الوقت الذي تواصل إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، استغلال تقاعس المجلس من خلال الاستمرار في سياسات وممارسات غير القانونية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، إلى جانب تنامي حدة خطاب الكراهية والاستفزاز الإسرائيلي حتى من القادة والمسؤولين الإسرائيليين وأعضاء الكنيست، مما يزيد من عدم استقرار الأوضاع ويمعن في تقويض فرص التوصل إلى حل سلمي.

ولعل أحدث مثال على ذلك هو قرار إسرائيل بعدم تجديد ولاية الوجود الدولي المؤقت في الخليل. ذلك القرار الأحادي غير المبرر الذي أنهى تواجدا أمنيا دوليا محايدا استمر لأكثر من عقدين من الزمن في إحدى أكثر المناطق حساسية، وهو ما حدا بنا إلى جانب إندونيسيا إلى طلب عقد جلسة مشاورات للمجلس تحت بند ”أي مسائل أخرى“ في ٦ شباط/فبراير الماضي حول آثاره وتداعياته، والذي يأتي في أعقاب ما شهدناه جميعا من تصاعد واضح في وتيرة الاعتداءات الإسرائيلية وارتفاع حدة عنف المستوطنين الإسرائيليين ضد السكان المدنيين الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية، بما في ذلك القدس الشرقية. وهو ما يؤكد الحاجة إلى توفير الحماية الدولية لهم تماشيا مع التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام، المعنون ”حماية السكان المدنيين الفلسطينيين“ (A/ES-10/794)، لأن واقع الوضع الإنساني والأمني الذي يعشون فيه لا يُحتمل وقد يؤدي

إلى مزيد من التوتر وعدم الاستقرار، لا سيما في ظل ما وثقه مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية من أن عدد حوادث العنف التي ارتكبها المستوطنون الإسرائيليون في عام ٢٠١٨ شهد ارتفاعا ملحوظا بنسبة ٥٧ في المائة مقارنة بعام ٢٠١٧ وبنسبة فاقت ١٧٥ في المائة مقارنة بعام ٢٠١٦.

وعلى المجلس ألا يقف مكتوف الأيدي أمام ممارسات السلطة القائمة بالاحتلال وكأنها صاحبة السيادة. وعلينا دعوة إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، إلى تجديد ولاية الوجود الدولي المؤقت في الخليل لحماية المدنيين الفلسطينيين وضرورة التزامها بتعهداتها الدولية، وعلى رأسها القراران ٢٣٣٤ (٢٠١٦) و ٩٠٤ (١٩٩٤) واتفاق أوسلو الثاني والقانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان.

إلى جانب ذلك، تستمر الاقتحامات الإسرائيلية لساحات المسجد الأقصى المبارك عبر السماح المتكرر للمستوطنين بدخول باحات المسجد الأقصى تحت حراسة قوات الأمن الإسرائيلية ومنها تلك التي قام بها وفي أكثر من مناسبة وزير الزراعة الإسرائيلي على رأس مجموعة من المستوطنين بحماية عناصر من القوات الإسرائيلية، وآخرها تمت مطلع الشهر الجاري، وهو ما ندينه ونعتبره عملا استفزازيا من شأنه تأجيج المشاعر ويقود إلى الاضطرابات وأعمال العنف، لذلك نطالب سلطة الاحتلال الإسرائيلي بضمان حرية الوصول إلى الأماكن المقدسة الإسلامية والمسيحية بالقدس واعتبار ذلك حقا من حقوق الإنسان .

إن ما تعرضت له ولا تزال تتعرض له مدينة القدس من محاولات الانتقاص من السيادة الفلسطينية عليها تعتبر جميعها مرفوضة، ومن هذا المنطلق، نجدد رفضنا لأية انتهاكات للمكانة القانونية لمدينة القدس الشريف لأن ذلك يشكل خرقا للقانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة، وخاصة قراري مجلس الأمن ٤٧٦ (١٩٨٠) و ٤٧٨ (١٩٨٠)، وقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ١٥/٧٢ الصادر في عام ٢٠١٧ والذي يعتبر أي قرارات وإجراءات تهدف إلى تغيير طابع مدينة القدس الشريف أو مركزها أو تركيبتها الديموغرافية ليس له أي أثر قانوني وأنها لاغية وباطلة، وندعو جميع الدول إلى الامتناع عن اتخاذ أية مواقف أو قرارات تخل بالمكانة القانونية لمدينة القدس، أو إنشاء بعثات دبلوماسية في مدينة القدس الشريف ونؤكد بأن مسألة القدس هي إحدى قضايا الوضع النهائي. وفي الوقت الذي ندين فيه استهداف المدنيين الأبرياء من قبل أي طرف وفي أي مكان وفي أي وقت، نحمل إسرائيل السلطة القائمة بالاحتلال كامل المسؤولية عن أعمال العنف والتصعيد حيث لم يكن بإمكان إسرائيل التمادي في تصرفاتها مثلما شهدنا خلال الفترة الماضية من ممارسات استفزازية ضد الشعب الفلسطيني، لو كان للمجلس وقفة جادة يثنيها عن تلك التدابير التي راح ضحيتها منذ بداية مسيرة العودة الكبرى السلمية في شهر آذار/مارس من العام الماضي، ٢٦٣ شهيدا فلسطينيا من ضمنهم عشرات الأطفال وإصابة حوالي ٢٨ ٠٠٠ شخص، وجميعها ترقى إلى جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية بموجب القانون الدولي الإنساني، والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

وفي ظل حتمية التحديات المالية التي ستواجهها، نجدد دعمنا الكامل للأونروا، وللخدمات الأساسية التي توفرها لما يزيد عن خمسة ملايين لاجئ فلسطيني مسجل لديها، ونؤكد على أهمية استمرار توفير الدعم المالي المستدام لبرامج وأنشطة الوكالة، خصوصا أن تمويلها هو مسؤولية تقع على عاتق المجتمع الدولي ولا يمكن أن تتحمل أعباءها دول معينة، وقد قدمت الكويت خلال الأربع سنوات الأخيرة تبرعات طوعية مقدارها ١١٣ مليون دولار لميزانية الوكالة، ونجدد هنا رفضنا لأية محاولات لإنهاء أو تقليص دور وولاية الوكالة من خلال الحملات الممنهجة ضدها، وندعو المجتمع الدولي إلى الالتزام بتفويض الوكالة وتأمين الموارد والمساهمات المالية لموازنتها وأنشطتها على نحو مستدام يمكنها من مواصلة القيام بدورها في تقديم الخدمات الأساسية

لضحايا النكبة باعتبار ذلك حقا يتحمل المجتمع الدولي مسؤولية الوفاء به وفقا لقرار الجمعية ١٩٤ لعام ١٩٤٨ .

ختاما، إن الوقائع والحقائق التي ذكرناها اليوم ليست بالجديدة، بل هي للأسف مستمرة منذ أكثر من خمسة عقود، وتعكس بجلاء ما دأب السيد ملادينوف على قوله حول بأن الحقائق على الأرض تقوض إمكانية إقامة دولة فلسطينية وهو ما يدمر مساعي حل الدولتين، ونطالب المجتمع الدولي بالوفاء بالتزاماته واتخاذ ما يلزم من تدابير والعمل على إعادة إحياء العملية السلمية من أجل الوصول إلى حل الدولتين وإنهاء احتلال إسرائيل لكافة الأراضي العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، وتحقيق سلام عادل ودائم، استنادا إلى قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بما في ذلك مبدأ الأرض مقابل السلام، ومبادرة السلام العربية وخارطة الطريق.

السيد ماتجيلا (جنوب أفريقيا) (*تكلم بالإنكليزية*): قبل أن أبدأ كلمتي، أود أن أشيد بالسفير فيتالي تشوركين. إننا نحيي الذكرى السنوية الثانية لوفاته اليوم. وسنتذكر إلى الأبد، جهوده الدؤوبة في مجلس الأمن.

في البداية، نشارك الآخرين شكر المنسق الخاص ملادينوف على إحاطته الإعلامية الشاملة. وبالمثل، نرحب بالإحاطة الإعلامية التي قدمتها الأمينة العامة المساعدة للشؤون الإنسانية ومنسقة الإغاثة في حالات الطوارئ، السيدة أورسولا مولر، بشأن الحالة الإنسانية الرهيبة في غزة وفي بعض أجزاء الأرض الفلسطينية المحتلة.

إن الإحاطة الإعلامية التي استمعنا إليها اليوم تشير بوضوح إلى شيء واحد مفاده أن السلام في فلسطين يظل هدفا بعيد المنال. ورأينا مع مرور الوقت، تباعد مواقف الإسرائيليين والفلسطينيين أكثر فأكثر. إن قضايا الوضع النهائي الرئيسية التي يتعين التعامل معها من خلال المفاوضات تتآكل بسرعة، حيث تم تحديد وضع مدينة القدس سلفا واستمر بناء المستوطنات غير الشرعية على الأراضي الفلسطينية في انتهاك صارخ للقانون الإنساني الدولي والعديد من قرارات مجلس الأمن.

وتجري الإحاطة اليوم بعد مرور بضعة أسابيع على قرار حكومة إسرائيل عدم تجديد الوجود الدولي المؤقت في الخليل، بعد ٢٢ سنة من الخدمة المتفانية لكل من الفلسطينيين والإسرائيليين. ومن المناسب أن أغتنم هذه الفرصة للإعراب عن أسف جنوب أفريقيا العميق للقرار الذي اتخذته إسرائيل، والذي يقوض بوضوح إحدى آليات بناء الثقة القليلة بين الفلسطينيين والإسرائيليين. وليس لدينا شك في أن قرار الحكومة الإسرائيلية سيشكل خطوة أخرى سيكون لها آثار سلبية على عملية السلام في الشرق الأوسط. ومن المؤسف أيضا عدم تمكننا من اعتماد بيان صحفي لدعم الآلية التي تعزز تحقيق السلام والاستقرار في الخليل. وعلى الرغم من هذه الفشل، فإننا نقدر الجهود التي يبذلها رئيس المجلس للتشاور مع الفلسطينيين والإسرائيليين بشأن هذه المسألة، ونرحب بالملاحظات القيمة التي قدمها للمجلس في هذا الصدد.

لقد شرع المجلس في التعامل مع قضية إسرائيل وفلسطين تقريبا منذ بداية عمله، قبل أكثر من ٧٠ عاما. ومع ذلك، لم نقم للأسف كمجلس إلا بالقليل، أو في أغلب الأحيان، لا شيء على الإطلاق. وفيما يخص أي مسألة أخرى تقريبا يتناولها المجلس، وفي حال حصل عدد مماثل من الانتهاكات أو تدهور للحالة، فإننا لن نضيع أي وقت من أجل اتخاذ إجراءات حاسمة، بما في ذلك استخدام جميع الوسائل الأخرى لتنفيذ قراراتنا.

وفي ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، وجهت كل من إندونيسيا، وبلجيكا، ودولة بوليفيا المتعددة القوميات، وبيرو، والسويد، والصين، وغينيا الاستوائية، وفرنسا، وكازاخستان، وكوت ديفوار، والكويت، وهولندا وبلدي جنوب أفريقيا، رسالة إلى الأمين العام وإلى رئيس مجلس الأمن أعربت فيها عن قلقها

إزاء عدم تنفيذ القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، بما في ذلك ضرورة أن يقدم الأمين العام تقارير خطية مرة كل ثلاثة أشهر عن تنفيذه.

ونود أن نكرر دعوتنا إلى تقديم الأمين العام لتقارير خطية في الوقت المناسب إلى مجلس الأمن بشأن تنفيذ القرار ٢٢٣٤ (٢٠١٦)، كل ثلاثة أشهر، من أجل رصد التقدم المحرز على نحو مناسب. فالمجلس يتلقى تقارير عن المسائل الأخرى قيد نظره ويجب ألا تختلف الحالة في فلسطين. يجب علينا ألا نسمح بأن تقوض القرارات التي يتخذها المجلس وأن تنتهك انتهاكا صارخا، في بعض الحالات. فهذه الانتقائية تقوض مصداقية المجلس وفي الواقع تنال من شرعيته.

نحن نعرب عن بالغ قلقنا إزاء الحالة الإنسانية العصيبة لأكثر من مليوني فلسطيني يعيشون في قطاع غزة وبعض أجزاء فلسطين المحتلة، حوالي ٥٠ في المائة منهم أطفال. إن أهل غزة في أمس الحاجة إلى المساعدة الإنسانية. وفي ذلك الصدد، نود أن ندعو المجتمع الدولي إلى مواصلة دعم وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، التي تواصل الاضطلاع بدور محوري في توفير الخدمات الأساسية للشعب الفلسطيني.

وأود أن أعيد تأكيد موقف جنوب أفريقيا الداعم لحل الدولتين على أساس حدود ما قبل ١٩٦٧. ونحن، بوصفنا جزءا من المجتمع الدولي، ندعم ونشجع الطرفين على تحقيق هذا المسعى. ويظل الحوار والمفاوضات يشكلان السبيل الوحيد لإيجاد حل دائم لتحقيق السلام بين فلسطين وإسرائيل. ينبغي للمبادئ التوجيهية لهذه المفاوضات أن تستند إلى الإطار القانوني الدولي القائم بالفعل، بما في ذلك قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن، ومبادئ مدريد ومبادرة السلام العربية وخريطة طريق المجموعة الرباعية، من بين أمور أخرى.

لقد انتخبت جنوب أفريقيا لهذا المجلس مع تطلع إلى العمل، جنبا إلى جنب مع الدول الأعضاء الأخرى الممثلة هنا، لتحقيق سلام دائم في الشرق الأوسط. وذلك هو السبب الذي من أجله انتخبنا لعضوية هذا المجلس. يجب علينا أن نظهر، كمجلس، اتساقا وأن نعمل على تعزيز السلام بين الإسرائيليين والفلسطينيين. وسنواصل دعوة المجلس، خلال عضويتنا فيه، إلى أن يبدي اتساقا ويعمل بشأن هذه المسألة من دون أي محاباة ومن دون أي انتقائية من أجل النهوض بالسلام في الشرق الأوسط.

السيد دجاني (إندونيسيا) (*تكلم بالإنكليزية*): يشارك وفد بلدي السفير جيري ماتجيلا في الإشادة بالسفير فيتالي تشوركين لما قدمه من خدمات للمجلس إذ نحيي ذكراه اليوم، بعد مرور عامين على وفاته.

ويود وفد بلدي أيضا أن يشارك الوفود الأخرى في توجيه الشكر إلى السيد نيكولاي ملادينوف، المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط والممثل الشخصي للأمين العام، وللسيدة أورسولا مولر، الأمينة العامة المساعدة للشؤون الإنسانية ونائبة منسق الإغاثة في حالات الطوارئ، على إحاطتيهما. إن الإحاطتين اللتين قدمتا اليوم تتسمان بأهمية كبيرة لأنهما تأتيان في أعقاب الحدث الهام في الآونة الأخيرة المتمثل في إنهاء ولاية الوجود الدولي المؤقت في الخليل، قبل أقل من شهر.

فالإحاطتان تقدمان بيانا واضحا على أن الحالة متوترة وهشة، وأن دوامة العنف لا تزال في تصاعد. وبعد الاستماع إلى مقدمي الإحاطتين، تكون لدي انطباع بأن الناس ما زالوا يموتون – والأموال تحتجز وقد توفي عدد من الأطفال في الأشهر القليلة الماضية.

سأركز اليوم على ثلاث نقاط.

أولا، فيما يتعلق بإنهاء الوجود الدولي المؤقت في الخليل – في وقت يتركز فيه الاهتمام الدولي على التطورات المتعلقة بالحالة على الأرض، تم إنهاء الوجود الدولي المؤقت في الخليل بشكل

مفاجئ. هذه حلقة أخرى في سلسلة السياسات في الأرض الفلسطينية المحتلة التي تجافي المنطق والحس السليم. وللأسف، كل مرة نحتاج فيها إلى عمل أو رؤية شيء إيجابي، نؤتى بشيء سلبي.

فلنأخذ الخليل كمثال. فالحقيقة الأساسية التي يتعين علينا أن نأخذها في الحسبان هي أن وجود السلطة القائمة بالاحتلال خطأ وغير قانوني. ومن الخطأ كذلك نقل المستوطنين إلى هناك، إذ أن هذا ينتهك القانون الدولي الإنساني بشكل واضح. وعلاوة على ذلك فمن الخطأ أن يرتكب المستوطنون والسلطة القائمة بالاحتلال أعمال العنف ضد الشعب الفلسطيني، إضافة إلى كون السلطة القائمة بالاحتلال ملزمة بموجب القانون الدولي بحماية الفلسطينيين في جميع أنحاء الأراضي المحتلة. وهناك العديد من المخالفات والانتهاكات الأخرى لحقوق الإنسان التي يمكننا أن نذكرها، مثل القيود المفروضة على التنقل وتوسيع المستوطنات، وما إلى ذلك.

وعلى الرغم من كل هذه الأدلة أمام أعيننا، تم إنهاء الوجود الدولي المؤقت في الخليل. هل أبالغ إن قلت أن هذه الظاهرة تتجافى مع المنطق بالنسبة لي؟ ومع ذلك صدرت تصريحات تؤكد قانونية قرارات السلطة القائمة بالاحتلال بشأن هذه المسائل. وعلاوة على ذلك، لم يعرب المجلس عن موقفه إزاء هذا التطور، ولا بد لي من أن أقول أن هذه كانت طريقة مؤسفة بالنسبة لنا، كإندونيسيين، ننهي بها شهرنا الأول في المجلس. ونعرب مرة أخرى عن أسفنا لأن المجلس لم يعرب عن موقفه في شكل بيان رئاسي، بسبب اعتراض أحد الأعضاء.

إن إنهاء الوجود الدولي المؤقت في الخليل تطور محزن جدا. فعلى مدى أكثر من عقدين من الزمن، ساعد الحضور المدني للوجود الدولي المؤقت في الخليل كثيرا في التخفيف من حدة التوترات بين الفلسطينيين والإسرائيليين في الخليل. ووفر للفلسطينيين حدا أدنى من الشعور بالحماية، في وقت أصبحوا فيه بلا حماية. إن هذه الاستفزازات غير الضرورية والأحادية الجانب لا تلحق الضرر بالفلسطينيين وحدهم – كما هو مقصود – بل وبالآمال وبآفاق السلام ذاتها.

نحن لا نرى أي إشارة في المنطقة تبرر قرار حكومة إسرائيل بعدم تجديد ولاية الوجود الدولي المؤقت في الخليل. فالعنف مستمر في الكثير من الأماكن، ولا سيما في الخليل، حيث هاجمت مجموعة من المستوطنين المتطرفين عدة منازل فلسطينية، مما أدى إلى إصابة هشام سعيفان البالغ من العمر ٤٨ عاما وابنه البالغ من العمر ١٠ أعوام. وأطلق جندي إسرائيلي ذخيرة حية على مجموعة من الشبان الفلسطينيين على طريق جانبي بالقرب من قرية سلواد، مما أدى إلى مقتل الصبي الفلسطيني أحمد عثمان حامد البالغ من العمر ١٦ عاما.

إن احتمالات العنف حقيقية وقد تؤدي في أي لحظة إلى حادث شبيه بمجزرة عام ١٩٩٤ التي تسببت في الدعوة إلى وجود دولي بموجب القرار ٩٠٤ (١٩٩٤). لكن هل علينا أن ننتظر مجزرة أخرى؟ أو ليس استخدام القوة المستمر من قبل السلطة القائمة بالاحتلال وسياسات الاحتجاز التعسفي والقيود المفروضة على التنقل، وحصار غزة المستمر منذ ١١ سنة، وما إلى ذلك، بكاف؟ لقد فقد أكثر من ٢٠٠ فلسطيني حياتهم وأصيب أكثر من ٢٠ ٠٠٠، في العام الماضي. أي مبررات أخرى يريد هذا الجهاز ليستجيب بشكل مناسب للأنشطة التي تودي بحياة الأبرياء؟ إن الفلسطينيين عزل، إنهم ضحايا وليسوا متساوين في القدرات مع السلطة القائمة بالاحتلال. وعلى عاتقنا تقع مسؤولية سد الفجوة.

ثانيا، وفيما يتعلق بالحالة الإنسانية – فإن الحالة الإنسانية في الأراضي المحتلة تتدهور كذلك، وهناك حاجة إلى المزيد من المساعدة، وخاصة لغزة.

كما يُعَرقِلُ تيسير الوصول إلى الرعاية الصحية والمياه النظيفة والحاجات الأساسية الأخرى. وكما ذكرت سابقا، فإن

الحالة المتردية أصلا تفاقمت بسبب الخسائر الكبيرة منذ مسيرة العودة الكبرى في العام الماضي.

وعلاوة على غزة، فإن إحدى المناطق المستهدفة للدعم الإنساني هي المنطقة حاء -٢ في الخليل، التي كان يشملها الوجود الدولي المؤقت في الخليل. وينبغي لنا أن نستبق تأثير زيادة النشاط الاستيطاني في هذه المنطقة، وازدياد عدد المشردين الفلسطينيين واستمرار أعمال العنف التي يرتكبها المستوطنون. وفي تقرير مؤرخ ١٣ شباط/فبراير، على سبيل المثال، يشير مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية إلى أن ٥٢٠ ٥ من الفلسطينيين، بمن فيهم الأطفال، طردتهم قسرا السلطات الإسرائيلية من منازلهم في منطقة كرم الجوني منذ أواخر عام ٢٠٠٨.

ومن بين أشد ما تتعرض له الأسر الفلسطينية حزنا من آثار مختلفة جسدية واجتماعية واقتصادية وعاطفية خطيرة، الكيفية التي كثيرا ما يصير بها الأطفال المعنيون عاجزين عن العودة إلى المدرسة، أو خائفين منها، لأنهم يتحملون عبء ندوب نفسية قد تستمر مدى الحياة. وعلاوة على ذلك، ننضم إلى الآخرين في دعوة المجتمع الدولي إلى مواصلة تقديم المساعدة إلى وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، بما في ذلك من حيث تمويلها. فالحالة الاجتماعية والاقتصادية للأطفال الفلسطينيين معرضة للخطر.

والنقطة الثالثة هي صمت المجلس. إن الأرض الفلسطينية المحتلة تتفكك، والنشاط الاستيطاني يتزايد، والحالة تتجه نحو حل الدولة الواحدة، في الوقت الذي لا نرى فيه أي آفاق للتوصل إلى حل سياسي. فأرواح الفلسطينيين وحريتهم معرضتان للخطر بسبب تقاعسنا.

ولم تتخذ أي خطوات لتنفيذ القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦). واتُخذت أعمال محظورة بموجب القرار لكن تم تجاهلها تجاهلا تاما، على حساب الضحايا. وسؤالي هو، هل سبق للمجلس أن واجه مثل هذا الازدراء على الإطلاق؟

ونشدد على أن توسيع المستوطنات، وتزايد العنف، والتصريحات المؤججة للمشاعر، والعديد من الانتهاكات الأخرى إهانة سافرة لسلطة هذه الهيئة. إن لعدم الاستقرار في الأراضي المحتلة أثرا سلبيا على المنطقة وخارجها، بما في ذلك في إندونيسيا. وسيكون من المستحيل تحقيق السلام في المنطقة ما لم يُكفل الحل العادل والدائم.

وتكرر إندونيسيا الدعوة إلى تكثيف الجهود الدولية والإقليمية، استنادا إلى قرارات الأمم المتحدة وخارطة الطريق التي وضعتها المجموعة الرباعية ومبادئ مدريد ومبادرة السلام العربية، من أجل إنهاء الاحتلال الإسرائيلي، القائم منذ عام ١٩٦٧. وندعو الدول إلى أن تحترم القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) وألا تنقل وجودها الدبلوماسي إلى القدس. وعلاوة على ذلك، أود أن أؤكد مجددا إندونيسيا طلب لتقرير خطي آخر للأمين العام عن تنفيذ القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦). فالانتهاكات المذكورة آنفا، وغيرها من الانتهاكات الكثيرة، تستحق أن تعالج في سياق تقارير شاملة.

وأود أن أختتم بياني بدعوة كلا الطرفين، ولا سيما السلطة القائمة بالاحتلال، إلى وقف الأعمال الاستفزازية والتصريحات المؤججة للمشاعر. فهذه الأعمال لا تنتهك القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) فحسب، بل تؤجج الصراع والعنف ضد الشعب الفلسطيني. وأعتقد أن جميع الأعضاء في الأمم المتحدة ينتمون لدول محبة للسلام ويتكلمون نفس اللغة. والتقاعس ليس بلغة. إنه تهديد للسلام.

السيد إيبو (كوت ديفوار) (*تكلم بالفرنسية*): يرحب وفدي بعقد هذه الإحاطة الإعلامية بشأن آخر التطورات في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين. ويهنئ السيد نيكولاي ملادينوف، المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، على عرضه الزاخر بالمعلومات، الذي ذكر مرة أخرى أعضاء المجلس بضرورة مواصلة بذل الجهود بشكل جماعي لضمان عودة

السلام الدائم والاستقرار إلى منطقة تعاني منذ سنوات عديدة أزمات متعددة الأبعاد. وأود أيضا أن أشكر السيدة أورسولا مولر، الأمينة العامة المساعدة للشؤون الإنسانية، على إحاطتها الإعلامية الواضحة جدا.

بعد اثنتين وسبعين عاما على اتخاذ القرار ١٨١ (د-٢)، في عام ١٩٤٧، بشأن خطة تقسيم فلسطين، لا يزال المجتمع الدولي يواجه التحدي المتمثل في معالجة أزمة معقدة. وفي قطاع غزة والضفة الغربية، على وجه الخصوص، تستمر الحالة السياسية والأمنية في التدهور، مُسفرة عن أزمة إنسانية تثير قلقا عميقا. وبالنظر إلى هذه الحالة المثيرة للانزعاج، يود بلدي أن يذكر بالتزامه بأمن دولة إسرائيل وبالحق غير القابل للتصرف للشعب الفلسطيني في تقرير المصير. كما يؤكد مجددا تأييده الراسخ لحل الدولتين، تتعايش بموجبه الدولتان في سلام في إطار حدود عام ١٩٦٧. وهنا يحث وفد بلدي الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي على إظهار الحكمة باستئناف الحوار على أساس قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

ووفقا للبنك الدولي، فإن معدل البطالة في الأراضي الفلسطينية يقترب من ٣٢ في المائة، وهو معدل لم يسبق له مثيل منذ أكثر من عقدين من الزمن، في حين أن معدل الفقر يبلغ ٢٩ في المائة تقريبا. وتزداد الحالة خطورة في مدينة غزة، التي يعاني فيها البطالة ٥٤ في المائة من السكان النشطين، بمن في ذلك ٧٠ في المائة من الشباب. وبالإضافة إلى ذلك، هناك عرض غير كاف فيما يتعلق بالسكن اللائق والخدمات الأساسية مثل الرعاية الصحية والتعليم ومياه الشرب والكهرباء.

وفي مواجهة هذه الحالة الإنسانية الخطيرة، تكرر كوت ديفوار تكرر مناشدتها مجلس الأمن العمل بتنسيق وثيق مع الوكالات المتخصصة للأمم المتحدة وجميع الشركاء في السعي العاجل إلى إيجاد حلول تسمح بتعبئة المساعدة اللازمة لتلبية الاحتياجات الأساسية للناس المتضررين.

وفي هذا الصدد، فإنها تود أن تحث مرة أخرى جميع الشركاء الدوليين على تكثيف دعمهم لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، التي تؤدي دورا هاما في الهيكل الدولي لدعم الشعب الفلسطيني المنكوب. فهذا الدعم لن يسمح لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى بمواصلة جهودها الإنسانية في المنطقة فحسب، بل سيمكنها أيضا من الحد تدريجيا من العجز في ميزانيتها، الذي يقدر بأكثر من ٢٠٠ مليون دولار.

وهنا ترحب كوت ديفوار بالتزام سويسرا بتقديم مساهمة كبيرة بغية إصلاح وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى وتمكينها من مواصلة مهمتها المتمثلة في مساعدة أكثر من ٥,٤ ملايين من اللاجئين الفلسطينيين الذين يعيشون في لبنان والأردن وسورية، وفي غزة والضفة الغربية.

ويؤمن بلدي بأن الحالة الإنسانية المثيرة للقلق، فضلا عن خطر تداعيات الصراع على المنطقة برمتها، لن تتم السيطرة عليهما إلا بإيجاد حل توافقي للأزمة الإسرائيلية – الفلسطينية. وفي هذا الصدد، يرحب بتوافق الآراء على الصعيد الدولي بشأن ضرورة استئناف عملية السلام، الإطار العملي الوحيد للتوصل إلى حلول مقبولة من الطرفين بشأن المسائل الرئيسية مثل وضع القدس، ورفع الحصار المفروض على غزة، وإنهاء بناء المستوطنات في الضفة الغربية، ومسألة أمن الشعب الفلسطيني في مدينة الخليل.

وفي هذا الصدد، يدعو بلدي إلى تهيئة الظروف المؤاتية لتجديد ولاية الوجود الدولي المؤقت في الخليل، وهو بعثة مدنية للمراقبة أنشئت في إطار البروتوكول وفقا للاتفاق المؤقت بشأن الضفة الغربية وقطاع غزة لعام ١٩٩٥، المعروف أيضا باتفاق أوسلو الثاني.

ويحث وفد بلدي جميع الأطراف على ممارسة ضبط النفس وبدء حوار بناء في إطار تجديد مفاوضات السلام والامتناع عن اتخاذ أي إجراءات انفرادية يمكن أن تعرض للخطر جهود المجتمع الدولي من أجل التوصل إلى تسوية سلمية للصراع. وفي هذا السياق، يؤيد جميع الإجراءات والمبادرات التي يمكن أن تسهم في تحقيق المصالحة فيما بين الفلسطينيين، ولا سيما بين حركتي فتح وحماس، بغية تمكين السلطة الفلسطينية من ممارسة وظائفها السيادية في غزة والضفة الغربية.

وفي الختام، تؤكد كوت ديفوار مجددا تأييدها للسيد نيكولاي ملادينوف والسيدة أورسولا مولر في جهودهما الدؤوبة لضمان التوصل إلى حل للصراع الإسرائيلي – الفلسطيني وعواقبه الإنسانية، وهو أمر ضروري من أجل استعادة السلام والاستقرار الدائمين في المنطقة بأسرها.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثل غينيا الاستوائية.

بادىء ذي بدء، نود أن نحذو حذو الوفود التي تكلمت قبلنا في الإشادة بالسفير الراحل فيتالي تشوركين بمناسبة الذكرى السنوية الثانية لوفاته.

وأود في البداية أن أعرب عن شكرنا المعتاد للمنسق الخاص ملادينوف وفريقه على ما يقومان به من عمل ممتاز في الشرق الأوسط. إن إحاطته الإعلامية اليوم تبين، مثلما بينت في مناسبات سابقة، واقع حياة الإسرائيليين والفلسطينيين. كما نرحب ونشيد بالإحاطة إعلامية المستنيرة التي قدمتها السيدة أورسولا مولر، الأمينة العامة المساعدة للشؤون الإنسانية ونائبة منسق الإغاثة في حالات الطوارئ.

نجتمع اليوم مرة أخرى، كما نفعل كل شهر، لمعالجة القضية الفلسطينية، التي نُوقشت على مدى ٧١ عاما في الأمم المتحدة. وإن بدا ذلك لنا نحن الجالسين هنا اليوم أمدا طويلا، فلا بد أنه يبدو دهرا بالنسبة لأولئك الذين يعانون ومن عانوا خلاله. وهذا ما يسبب اليأس والقنوط ويولد الإحباط بين الفلسطينيين إلى حد القيام بأعمال شغب ضد إسرائيل، التي ترد بشكل غير متناسب دائما، مع أننا ندرك أيضا أن لها الحق في الدفاع المشروع عن النفس. وهذه الديناميكية السائدة سببت، ولا تزال تسبب، أضرارا هائلة للطرفين وبثت الكراهية في عدة أماكن في المنطقة.

وقبل بضعة أسابيع، أعربنا عن قلقنا إزاء قرار الحكومة الإسرائيلية الأحادي الجانب بعدم تجديد الاتفاق بشأن الوجود الدولي المؤقت في الخليل، على أساس اتفاقات أوسلو الموقعة بين الإسرائيليين والفلسطينيين. ولما يزيد على عقدين، شارك هذا الوجود في المراقبة وبذل الجهود الضرورية من أجل الحفاظ على ظروف الحياة الطبيعية في مدينة الخليل، مما أعطى شعورا بالأمن لسكانها الفلسطينيين. ونأمل أن يقترن القرار الإسرائيلي بتدابير أخرى لطمأنة المجلس والمجتمع الدولي بشأن الظروف المعيشية لسكان الخليل والضفة الغربية برمتها، الذين لهم الحق في مناخ من الاحترام والهدوء والسكينة، وفقا للقانون الدولي الإنساني.

وفيما يتعلق بالحالة في غزة، يرحب وفدي بالجهود المتواصلة التي يبذلها فريق السيد ملادينوف والمانحون وجميع الشركاء الذين يدعمون المبادرات المختلفة على أرض الواقع لتحسين حياة ذلك الجيب الفلسطيني. ووفقا لسلسلة من التقارير، يعاني الناس من البطالة والوصول المحدود جدا إلى الخدمات الكافية مثل الرعاية الصحية والتعليم والمياه والكهرباء، مما يتسبب في مشقة بالغة في حياة ما يقرب من مليونين من سكانها. وفي هذا السياق، نؤيد كلمات الأمين العام أنطونيو غوتيريش، الذي تحدث إلى لجنة الأمم المتحدة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف في ١٥ شباط/فبراير في أديس أبابا، حيث حث إسرائيل على،

”رفع القيود المفروضة على حركة الأشخاص والبضائع، التي تعرقل جهود الأمم المتحدة والوكالات الإنسانية الأخرى أيضا“.

وبالمثل، ندعو الجماعات الفلسطينية، مثل حماس وغيرها من الجماعات المتطرفة، إلى الامتناع عن جميع الاعتداءات والاستفزازات التي لا تسهم إلا في تصعيد النزاع فحسب.

ولكن على الفصائل الفلسطينية الرئيسية أن تدرك أهمية تعاونها في إدارة قطاع غزة، الأمر الذي يشكل في الظروف الراهنة دائما مشكلة بالنسبة لأمن إسرائيل. ولهذه الغاية، دعونا إلى وجود السلطة الوطنية الفلسطينية، التي يجب أن تبذل جهدا أكبر لتحسين الحالة الاجتماعية والاقتصادية والسعي لضمان بيئة آمنة. لذلك، من الضروري الوفاء بالاتفاقات والالتزامات التي سبق أن تعهدت بها فتح وحماس في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧.

إن التوتر بين الإسرائيليين والفلسطينيين، فضلا عن عرقلة استئناف المفاوضات المتوقفة بين الطرفين، يؤثر أيضا على العلاقات الجيدة التي ينبغي أن تقوم بين بلدان المنطقة، بالنظر إلى غلبة مسائل أخرى ذات صلة من شأنها أن تعرض الاستقرار الإقليمي للخطر. وفي هذا الصدد، وبالنظر إلى الضرر الناجم عن هذا الصراع، لا يمكننا الشك في التهديد الذي تشكله القضية الفلسطينية للسلام والأمن الدوليين. ولا يمكن المغالاة في تقدير الضرر المحتمل. والأنشطة المختلفة التي يقوم بها الجانبان مؤخرا، كما ذكر السيد ملادينوف والسيدة مولر، هي بالضبط ما يجب على الأطراف أن تمتنع عن القيام به لأنها لا تؤدي إلا إلى تفاقم حالة متفجرة أصلا. ونطلب من البلدان ذات التأثير في المنطقة الدفع من أجل إيجاد حل عادل لهذه المشكلة التي طال أمدها.

أخيرا، أكرر تأكيد موقف جمهورية غينيا الاستوائية دعما لأي مبادرة تحترم قرارات الأمم المتحدة والصكوك الأخرى السارية التي تشير إلى إقامة دولتين، على أساس حدود ما قبل عام ١٩٦٧.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

لا توجد أسماء أخرى مدرجة في قائمتي.

أدعو الآن أعضاء المجلس إلى مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا بشأن الموضوع.

رُفعت الجلسة الساعة ١١/١٥.